



# الجمهورية العربية المتحدة

## الجريدة الرسمية

(العدد ٢٥١) الصادر في يوم الخميس ١٠ رجب سنة ١٣٨٥ - ٤ نوفمبر سنة ١٩٦٥ (السنة الثامنة)

### محتويات العدد

#### قرارات رئيس الجمهورية العربية المتحدة :

- رقم الصفحة  
 ١٣٩٣ قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٧٣٠ لسنة ١٩٦٥ بإنشاء المجلس الأعلى للبحث العلمى ...  
 قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٧٣١ لسنة ١٩٦٥ فى شأن تشكيل مجلس إدارة المؤسسة  
 المصرية العامة للتجارة ...  
 ١٣٩٥ قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٧٣٢ لسنة ١٩٦٥ بتحديد تعيين رئيس جمعية الهلال الأحمر  
 ١٣٩٥ قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٧٣٤ لسنة ١٩٦٥ بشأن تعيين نائب لرئيس مجلس الدولة  
 ١٣٩٦

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٥٩ لسنة ١٩٦١ بالأئمة المالية والإدارية للمركز القومى للبحوث ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٩ لسنة ١٩٦٤ بمسئوليات وتنظيم وزارة البحث العلمى ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧٠ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المجلس الأعلى لدعم البحوث بالجمهورية العربية المتحدة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧١ لسنة ١٩٦٤ بشأن المركز القومى للبحوث ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠١٠ لسنة ١٩٦٥ بربط ميزانية الخدمات للسنة المالية ١٩٦٦/١٩٦٥ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٦٦ لسنة ١٩٦٥ الخاص بتشكيل الوزارة ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

#### قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٣٧٣٠ لسنة ١٩٦٥

بإنشاء المجلس الأعلى للبحث العلمى

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بشأن نظام موظفى المؤسسات العامة التى تمارس نشاطا علميا ؛

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الهيئات العامة ؛

وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون العاملين المدنيين

بالدولة ؛

## قرار :

مادة ١ - ينشأ مجلس أعلى للبحث العلمي بمتبرهية عامة بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣، ويتبع رئيس الوزراء، ويكون مقره مدينة القاهرة و تسرى على العاملين به الأحكام الخاصة بالعاملين لمؤسسات العامة التي تمارس نشاطا علميا .

مادة ٢ - يخصص المجلس الأعلى للبحث العلمي بالآتي :

(١) إعداد خطة للبحوث العلمية على أساس خطة التنمية للدولة تعمل على حل مشكلاتها بما يضمن تحقيق أهدافها مع تحديد مشروعات البحوث ذات الأولوية الخاصة وكذلك تشجيع البحوث التي تستهدف لهدم العلم وتخطيط تمويلها ومتابعة تنفيذها وتدريب الباحثين ورفع مستواهم العلمي، وللمجلس في سبيل ذلك الاتصال بأجهزة البحوث المختلفة الدولة على كل مستوياتها وتنسيق العمل بها .

(٢) تشجيع العمل الجماعي بين المشتغلين في مشروعات البحوث لنبثقة عن خطة التنمية .

(٣) التوجيه والإشراف على البحوث التي تجريها الأجهزة الملحقة بالمجلس طبقا لخطة البحوث المقررة .

(٤) توجيه ومتابعة البحوث الأساسية والتطبيقية وخاصة ما يتعلق بها بالموضوعات ذات الأولوية بالنسبة إلى أهداف خطة التنمية .

(٥) متابعة التطور العلمي ونتائج البحوث في الداخل والخارج .

(٦) تنظيم النشر العلمي داخل الجمهورية .

(٧) تنظيم الجوائز العلمية للدولة والمكافآت التشجيعية وغير ذلك من وسائل التشجيع المادية والأدبية التي تمنح للمبشرين في ميادين البحث العلمي .

(٨) المياونة في تنظيم المؤتمرات العلمية والحلقيات الدراسية والدراسات التدريبية .

(٩) معاونة الجمعيات والائحادات العلمية بما يساعدها على تحقيق أهدافها في مجال البحث العلمي .

(١٠) المعاونة في تقيي العلاقات العلمية في مجال البحث العلمي بين الجمهورية العربية المتحدة والدول الأخرى .

مادة ٣ - يشكل المجلس الأعلى للبحث العلمي على النحو التالي :

(١) رئيس المجلس ويصدر بتعيينه قرار من رئيس الجمهورية .

(٢) الوكلاء المختصون بالجهات الآتية نعا على ترشيح الوزير

المختص :

(١) وزارة التخطيط .

(ب) وزارة العلم العالي .

(ج) وزارة الصناعة والثروة المعدنية والكهرباء .

(د) وزارة الزراعة .

(هـ) وزارة الصحة .

(و) وزارة الإسكان والمرافق .

(ز) وزارة المواصلات .

(ح) وزارة النقل .

(ط) وزارة الأوقاف والشئون الاجتماعية .

(ي) وزارة الخزانة .

(ك) المؤسسة المصرية العامة للمصانع الحربية .

(ل) الجامعات .

(٣) مدير المركز القومي للبحوث .

(٤) مدير المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى .

(٥) مدير مؤسسة الطاقة الذرية .

(٦) خمسة أعضاء على الأكثر يصدر بتعيينهم قرار من رئيس

الجمهورية لمدة ثلاث سنوات بناء على اقتراح رئيس المجلس الأعلى للبحث العلمي .

مادة ٤ - يكون لرئيس المجلس السلطات المخولة للوزير المختص

بالنسبة إلى المجلس والأجهزة الملحقة به ، ويستمر العمل بأحكام قرار

رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٣٧١ لسنة ١٩٦٤ بشأن المركز القومي للبحوث .

مادة ٥ - يبلغ رئيس المجلس قرارات المجلس إلى رئيس الوزراء لاعتقادها .

مادة ٦ - يلحق بالمجلس الأعلى للبحث العلمي معاهد البحوث النوعية

الملحقة بوزارة البحث العلمي المنصوص عليها بقرار رئيس الجمهورية

رقم ٢٣٦٩ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه ويستمر العمل بالقواعد والنظم المنبثة حاليا بالنسبة لها .

مادة ٧ - يصدر رئيس الوزراء - بناء على عرض رئيس المجلس

الأعلى للبحث العلمي وموافقة الجهاز المركزي لتنظيم والإدارة -

القرارات المتعلقة بالتنظيم واللوائح الداخلية للمجلس وأعماله والأجهزة الملحقة به .

مادة ٨ - ينقل العاملون بوزارة البحث العلمي والمجلس أعلى لدعم

البحوث بدرجاتهم إلى المجلس الأعلى للبحث العلمي أو أية جهة أخرى

وذلك بقرار من رئيس الوزراء بناء على عرض رئيس الجهاز المركزي

لتنظيم والإدارة .

قرار :

مادة ١ - إعادة تشكيل مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للتجارة على النحو التالي :

رئيس مجلس الإدارة .

رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للقطن

اثنان من وكلاء وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، يصدر بتحديدتهما قرار من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية .

ممثل عن قطاع الصناعة يختاره نائب رئيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنية والكهرباء .

ممثل عن قطاع الزراعة يختاره نائب رئيس الوزراء للزراعة والري .  
وكيل محافظ البنك المركزي .

مدير عام المؤسسة .

مستشار الدولة لوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية .

رؤساء مجالس إدارة الشركات التابعة للمؤسسة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٤ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٥ (١٩ أكتوبر سنة ١٩٦٥)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٣٧٣٢ لسنة ١٩٦٥

بتجديد تعيين رئيس جمعية الهلال الأحمر

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ٤٧٣ لسنة ١٩٥٩ في شأن جمعية الهلال الأحمر بالجمهورية العربية المتحدة ؛

مادة ٩ - يلغى قرارا رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٩ رقم ٢٢٧٠ لسنة ١٩٦٤ المشار إليهما كما يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ١٠ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ إصداره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٤ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٥ (١٩ أكتوبر سنة ١٩٦٥)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٣٧٣١ لسنة ١٩٦٥

في شأن تشكيل مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للتجارة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون المؤسسات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٦١ بشأن سلطات الوزراء ومسئوليات كل منهم في تحقيق الأهداف بالنسبة للمؤسسات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٩٠٥ لسنة ١٩٦٢ بإعادة تشكيل مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للتجارة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٩٧٠ لسنة ١٩٦٢ في شأن المؤسسات العامة الاقتصادية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار لائحة نظام العاملين بالمؤسسات العامة ؛